مجلس الوزراء

قرار رقم (٨) لسنة ٢٠٠٨
بشأن اعتماد الخطة الوطنية الثانية للاتصالات

رئيس مجلس الوزراء :

بعد الاطلاع على قانون الاتصالات الصادر بالمرسوم بقانون رقم (٤٨) لسنة ٢٠٠٢ ،

وعلى الأخص المادة (١٥/أ) منه ،

وعلى المرسوم رقم (١) لسنة ٢٠٠٨ بتسمية الوزير المعني بقطاع الاتصالات ،

وبناءً على عرض الوزير المعني بقطاع الاتصالات ، بعد تشاوره مع هيئة تنظيم الاتصالات،

وبعد موافقة مجلس الوزراء ،

قرر الآتي :

المادة الأولى

تعتمد الخطة الوطنية الثانية للاتصالات المرافقة لهذا القرار، ويُعمل بها لمدة ثلاث سنوات.

المادة الثانية

على الوزير المعني بقطاع الاتصالات مراقبة تنفيذ هذا القرار ، ويُعمل به من اليوم التالي لتاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

نائب رئيس مجلس الوزراء

محمد بن مبارك آل خليفة

صدر بتاريخ: ٦ صفر ١٤٢٩هـ

الموافق: ١٣ فبراير ٢٠٠٨م

الخطة الوطنية الثانية للاتصالات

فهرس المحتويات

١- مقدمة
٢ الأهداف العامة للسياسة الحكومية في مجال الاتصالات
٣- إشراك المستخدمين
٤- الاستمرار في تطوير إمكانيات المنافسة
٥- توفير المناخ المناسب للمستثمرين
٦- تشجيع كافة المستهلكين على استخدام خدمات الإنترنت وخدمات الإنترنت ذات النطاق العريض (البرودباند)
٧- خلق بيئة تنظيمية تضع في اعتبارها سياسة التقارب (التداخل)

الخطة الوطنية الثانية للاتصالات

١- مقدمة

بدأت مملكة البحرين في عام ٢٠٠٣ عملية تحرير قطاع الاتصالات وكانت الخطة الوطنية للاتصالات (١) هي الموجه لتلك العملية. وقد وضعت الخطة الأولى سياسة الحكومة التي تهدف إلى خلق بيئة حرة لسوق الاتصالات تكون جاذبة بشكل كبير للقطاع الخاص. واعتمدت سياسة الحكومة على تشجيع شركة بتلكو على النمو من خلال الاستجابة البناءة والعادلة فيما يتعلق بالمنافسة ورفع الكفاءة واغتنام الفرص التجارية الجديدة. وعليه، فقد تم تأسيس هيئة تنظيم الاتصالات كهيئة مستقلة لتنظيم قطاع الاتصالات بموجب قانون الاتصالات (٢). وهي هيئة مستقلة وتعمل بطريقة تتسم بالتشاور والشفافية.

لقد ركزت الخطة الوطنية الأولى للاتصالات على تنفيذ عملية تحرير القطاع ووضع نظام التراخيص وإصدار التراخيص، بما في ذلك تراخيص استخدام الطيف الترددي وشروط الخدمة الشاملة ودور الهيئة.

أما الخطة الوطنية الثانية فإنها تحدد شروط الحكومة فيما يتعلق بتطوير وتوسعة قطاع الاتصالات بشكل أكبر خلال الثلاث سنوات القادمة. كما تتضمن أيضاً السياسات المتعلقة بتنظيم وتطوير قطاع الاتصالات. وعلى وجه التحديد، فان أحد أهداف الخطة هو العمل على تقديم العون لهذا القطاع بشكل أكبر لكي يصبح قوة أساسية تساهم في تطوير الاقتصاد الوطني . كما تدعم الخطة تنفيذ شروط الاتفاقيات الدولية.

وقد أُعدت هذه الخطة من قبل الوزير المعني بقطاع الاتصالات وذلك بالتشاور مع هيئة تنظيم الاتصالات وفقاً لنص المادة ١٥ (أ) من قانون الاتصالات المشار إليه. وتنص المادة ٣(هـ) من القانون أنه على هيئة تنظيم الاتصالات ممارسة مهامها وصلاحياتها بما يتناسب وأهداف الخطة الوطنية للاتصالات، غير أنه لا يجوز تفسير أو تأويل ذلك بما يمس ما تتمتع به الهيئة من استقلال طبقاً لأحكام هذا القانون.

٢- الأهداف العامة للسياسة الحكومية في مجال الاتصالات

تهدف الحكومة لخلق بيئة متكاملة ومبتكرة بشكل أكبر في مجال الاتصالات تمكّن الشركات من العمل والنمو والاستثمار وجعل مملكة البحرين الخيار الطبيعي كمقر للشركات العالمية العاملة في منطقة الخليج . وفي نفس الوقت تسعى الحكومة أيضاً لأن يجني المستهلكون والشركات الفوائد جراء تطوير واستحداث تقنيات الاتصالات من حيث الخدمات التي يستهلكونها والإمكانيات التي يحتاجونها وذلك لتحقيق أهدافهم الشخصية والتجارية.وبالتالي يجب أن تكون خدمات الاتصالات متوفرة باستمرار وأكثر تنافسية على المستوى العالمي من حيث نوع وأسعار الخدمات المعروضة.

وتدرك الحكومة مدى الحاجة لتعزيز إطار للعمل المؤسسي والصلاحيات التي سوف تمكنها من تحقيق أهدافها بنجاح.

وتطلب الحكومة من هيئة تنظيم الاتصالات والجهات الأخرى كل في حدود صلاحياته ما يلي:

– إشراك المستهلك والشركات في عملية وضع أطر العمل والسياسات التنظيمية للقطاع، وعلى الأخص فيما يتعلق بحماية المستهلك؛

- تطوير عملية المنافسة في قطاع الاتصالات ويشمل ذلك البنى التحتية وخدمات النفاذ وضمان تقليل العوائق التي تحول دون دخول جميع المنافسين واتخاذ ما يلزم لرفع الكفاءة الاقتصادية في استخدام الموارد النادرة، وعلى الأخص فيما يتعلق بالطيف الترددي الكهرومغناطيسي والنفاذ إلى الخطوط الأرضية؛
- تشجيع القطاع الخاص على الاستثمار في البنية التحتية للاتصالات؛
- تشجيع جميع المستهلكين على استخدام خدمات الإنترنت وخدمات الإنترنت ذات النطاق العريض (البرودباند) بأسعار تنافسية على المستوى العالمي؛
- استحداث قانون وسياسة بالإضافة إلى خلق بيئة تنظيمية تضع في اعتبارها سياسة التقارب (التداخل) في تقنيات وخدمات الاتصالات.

٣- إشراك المستخدمين

إن الهدف من سياسة الاتصالات هو تحسين الخدمات وشروطها وأسعارها للمستخدم سواء أكان ذلك بشكل مباشر أو غير مباشر. إن تطوير عملية المنافسة في السوق بشكل مستمر سيؤدي إلى حماية أكبر للمستخدم، حيث إن إعطاء المستخدم الحرية في اختيار مزود الخدمة يشجع على زيادة الاهتمام بخدمات الزبائن.

وتدرك الحكومة أنه في بيئة تنافسية بشكل عام قد تفشل الأسواق في ضمان حماية جميع مصالح المستهلكين، على سبيل المثال قد يفتقر المستهلك إلى المعلومات اللازمة التي تساعده على اتخاذ القرار المناسب. وعليه، تطلب الحكومة من هيئة تنظيم الاتصالات الالتفات إلى هذه المسائل، على سبيل المثال تحسين توفر المعلومات المناسبة حول الخدمات المعروضة.

وهناك حاجة أيضاً إلى المزيد من الحملات التثقيفية وحملات التوعية لرفع مستوى استخدام خدمات وتكنولوجيا الاتصالات وتزويدها بشكل تنافسي. إن استخدام خدمات الاتصالات بشكل أكبر سيدعم بدوره مجمل المنافسة في المملكة وبالتالي نمو الاقتصاد.

وترى الحكومة أنه من الضروري والمناسب إشراك الجهات التي تمثل المستهلك بشكل عام، مثل الجمعية البحرينية لحماية المستهلك وغرفة تجارة وصناعة البحرين في عملية تطوير قطاع الاتصالات وذلك من أجل تحقيق أكبر استفادة للمستهلك. فعلى سبيل المثال، يجب أن تكون تلك الجهات قادرة على تقديم العون للمشغلين المرخص لهم والهيئة وذلك عن طريق إتباع أفضل السبل لتحسين السوق بحيث تلبي احتياجات المستهلك.

لذا فالحكومة تطلب من الهيئة تسهيل إنشاء المنتديات والمؤسسات التي تعنى بتنسيق آراء المستهلكين من الأفراد ومن القطاع التجاري.

٤- الاستمرار في تطوير إمكانيات المنافسة

لقد استفاد المستهلك من عملية تحرير سوق الاتصالات في مملكة البحرين، حيث أصبح لديه حرية أكبر في اختيار الخدمة ومزود الخدمة وكذلك اختيار السعر الأقل في بعض الحالات.

وترى الحكومة أنه على الرغم من النمو الذي تشهده المنافسة حالياً إلا أنها لم تصل بعد إلى طور النمو الكامل. هذا وقد تم دفع مبالغ كبيرة خلال الفترة من ٢٠٠٣ إلى ٢٠٠٦ لإقامة بيئة تنظيمية تدعم تزويد خدمات اتصالات تنافسية مستدامة. وترى الحكومة أن الاستمرار في تشجيع دخول المشغلين الجدد إلى السوق وتطوير المشغلين الحاليين كلاهما أمر هام لتحقيق

الأهداف المرجوة للحكومة. لذلك، تطلب الحكومة من الهيئة مواصلة العمل لإزالة أو تقليل كافة العوائق التي تحول دون دخول مشغلين جدد وتوسيع سوق الاتصالات، وأيضاً دعم تحقيق سوق مفتوحة تفرض فيها قوى السوق دخول عدد من المشغلين البديلين وتقديم نطاق واسع من الخدمات.

ويتطلب من الهيئة أيضاً مواصلة العمل لسد الثغرات وإزالة الحوافز التي تدفع إلى السلوك غير التنافسي. وينبغي على الهيئة أن تستمر في اتخاذ الإجراءات التي تشجع على المنافسة وتضمن أن المنتجات المباعة بالجملة، بما في ذلك المشاركة في البنية التحتية قائمة على أسعار مناسبة وأن يتم تنظيمها بالشكل المطلوب بهدف تشجيع تقديمها بصورة جيدة وسليمة. ومن الأهمية على وجه التحديد تسهيل وتوفير فرص استخدام أفضل وأحدث وأكثر التقنيات فعالية وابتكاراً. وعليه تطلب الحكومة من الهيئة دعم وتشجيع استخدام تقنيات تزويد مرافق الاتصالات التي تسمح بالمنافسة على مستوى الخدمة ومستوى البنية التحتية.

وفي حالة عدم تطور عملية المنافسة بشكل كافٍ، ومن غير المحتمل أن يتم ذلك في المستقبل المنظور، فإن الحكومة تطلب من الهيئة اتخاذ الإجراءات التنظيمية المناسبة بشكل معقول لضمان عدم تضرر المستخدم خلال فترة تطوير المنافسة بشكل كامل. ويجب إزالة العوائق التي تحول دون معرفة الزبائن لحقهم في الاختيار حيثما أمكن ذلك. وتتوقع الحكومة أن تدرس الهيئة اتخاذ إجراءات تعزز معرفة المستهلك لحقه في الاختيار. وينبغي أن يكون من أولويات الهيئة التحقيق في ما إذا كانت الشروط المسبقة لتنفيذ إمكانية نقل الأرقام قد تم تطبيقها أم لا وذلك وفقاً لقانون الاتصالات.

وتدرك الحكومة أنه من أجل نمو المنافسة وتحقيق أكبر استفادة للمواطنين على المدى الطويل، فإنه يجب ألا تحول السياسات واللوائح التنظيمية دون الاستثمار أو نمو المنافسة عن طريق فرض بنيات للأسعار لا تعكس تكاليف تقديم الخدمات. وفي حال فصل الخدمات المتكاملة عن بعضها البعض بشكل تقليدي (على سبيل المثال، خدمة تأجير خط الهاتف وتوصيل المكالمات إلى هذا الخط) فإنه ينبغي أن تكون هذه الخدمات قائمة على أسعار مناسبة وذلك وفقاً لتكاليف هذه الخدمات المختلفة. لذلك، تدعم الحكومة تنفيذ الإجراءات والسياسات التنظيمية التي تحقق أقصى الفوائد للمستهلك على المدى الطويل، حتى وإن كان هناك تكلفة لا بد منها على المدى القصير. لذلك، فإن الحكومة تطلب من الهيئة ضمان أن تعاد موازنة تعرفات الخدمات الثابتة بشكل كامل (على سبيل المثال، عدم إتباع الأسلوب القائم على تغطية خسارة أية خدمات يقدمها المزود المهيمن باستخدام أرباح خدمات أخرى).

وتدرك الحكومة مدى الحاجة إلى حماية المستخدمين من ذوي الدخل المحدود. وفي حال رفع الأجور لتغطية التكاليف فإنه قد تعجز فئات معينة من المجتمع عن دفع تكلفة خدمات الاتصالات الأساسية وقد لا تستفيد من الأسعار المخفضة بشكل عام لخدمات الاتصالات. وترى الحكومة أنه يجب تناول مسألة توفر خدمات الاتصالات للمستخدمين من ذوي الدخل المحدود ضمن المساعدات الاجتماعية العامة دون إعاقة نمو المنافسة في قطاع الاتصالات.

ويجب على الهيئة موازنة مصالح مختلف فئات المستهلكين الحاليين والمتوقع اشتراكهم في الخدمات مستقبلاً سواء أكانوا من الأفراد أو من القطاع التجاري أو من ذوي الدخل المرتفع أو المحدود. ولذلك ينبغي على الهيئة مراجعة أداء الخدمات بشكل منتظم للوقوف على مدى

تطور السوق ومراقبة فاعلية اللوائح التنظيمية الصادرة عنها في تحقيق خدمات تنافسية مستدامة تلبى احتياجات مختلف فئات المستهلكين.

وتشترط الحكومة تحقيق الكفاءة الاقتصادية في استخدام الموارد النادرة، وعلى الأخص فيما يتعلق بالطيف الترددي والنفاذ إلى الخطوط الأرضية. وترى الحكومة أنه يمكن تحقيق تلك الكفاءة الاقتصادية بشكل أفضل من خلال توظيف الآليات المعتمدة على السوق، استناداً على أداء قوى السوق التنافسية أو محاكاة هذا الأداء، وذلك من أجل توزيع حقوق استخدام الموارد النادرة. لذلك، يتوجب على الهيئة استخدام كلاً من المنافسة الفعلية والآليات التي تسعى إلى محاكاة النتائج التنافسية وذلك لوضع النظام التنظيمي للاتصالات. وتشترط الحكومة أيضاً أن تتوازن أجور استخدام الموارد النادرة (كالرسوم والأجور الإدارية) مع التكاليف الإدارية وتشجيع الاستخدام الأمثل والفوائد الاقتصادية المكتسبة من استخدام تلك الموارد.

٥ - توفير المناخ المناسب للمستثمرين

تسعى الحكومة لأن تكون مملكة البحرين مركزاً إقليمياً لخدمات الاتصالات المبتكرة وأن تستفيد الشركات بالإضافة إلى المستهلكين من الأداء المعزز والنفاذ إلى أحدث الخدمات وكذلك من الأسعار المنخفضة. وهذه البيئة من شأنها أن تساعد مزودي خدمات الاتصالات على استحداث خدمات مبتكرة تستفيد منها المملكة والمنطقة ككل..وفي نفس الوقت سوف يستفيد المستهلك من أنظمة الاتصالات الحديثة من خلال النفاذ إلى الوسائل الحديثة وأشكال المعرفة والترفيه المختلفة.

ومن الضروري لدعم الاستثمار أن يكون لدى مملكة البحرين خدمات اتصالات متنوعة وذات سعات عالية وتكلفة منخفضة على المستوى العالمي. وعلى جميع الجهات ذات الصلة ضمان إزالة أية عوائق لا مبرر لها تحول دون توفير واستحداث تلك الخدمات الدولية. وعلى الهيئة مراقبة ومراجعة تطورات السوق في هذا المجال واتخاذ الإجراءات اللازمة (بما في ذلك رفع المقترحات المناسبة في هذا الشأن إلى الحكومة) وذلك من أجل معالجة أية أوجه قصور في السوق تحول دون تطوير تلك الخدمات الدولية.

وتشجع الحكومة شركات الاتصالات، وعلى الأخص كبار مزودي شبكات الاتصالات، على أن تكون خدمات الإنترنت ذات النطاق العريض (البرودباند) المحلية والدولية وعمليات التطوير والخدمات الأخرى ضمن استراتجياتهم التجارية والاستثمارية. وعلى الهيئة والجهات الأخرى ضمان دعم أطر العمل والسياسات التنظيمية لتطوير خدمات الإنترنت ذات النطاق العريض (البرودباند) هذه.

وتهدف الحكومة إلى تحفيز القطاع الخاص على الاستثمار في قطاع الاتصالات وتطوير الإمكانيات الواعدة لرجال الأعمال، وخاصة رواد الأعمال من الشباب، لإنشاء مؤسسات صغيرة ومتوسطة الحجم في مجال الاتصالات والقطاعات ذات الصلة. وسوف تسعى الحكومة من خلال البرامج التعليمية والتدريبية على سبيل المثال لتقديم الدعم والمساندة في مجال تطوير المهارات الإدارية واتخاذ القرارات وفي مجالات أخرى كذلك.

ومن ناحية أخرى، سوف تقوم الحكومة أيضاً بمراجعة الإجراءات الإدارية باستمرار وتخفيف القيود وذلك من أجل إفساح المجال أمام الاستثمار والإبداع وريادة الأعمال التجارية.

وسوف تعمل الهيئة مع الجهات المختصة الأخرى لجعل مملكة البحرين أكثر جذباً للبحث والتطوير. وفي هذا الشأن فقد تكون سوق مملكة البحرين – الصغيرة الحجم والقادرة على العمل دون الحاجة إلى أي دعم خارجي – جذابةً في اختبار التكنولوجيا المبتكرة والجديدة ونماذج الأعمال.

وتشترط الحكومة على جميع الجهات العامة استخدام المناقصات كوسيلة تنافسية مفتوحة للحصول على خدمات الاتصالات. ومن الضروري أن يراقب مجلس المناقصات عملية الحصول على خدمات الاتصالات لضمان إتاحة طلبات الشراء الحكومية لكافة الشركات العاملة في قطاع الاتصالات.

وتدرك الحكومة أيضاً أهمية المعلومات المتعلقة بخطط التنمية المستقبلية في المملكة، بما في ذلك المعلومات الخاصة بالتخطيط الطبيعي باعتبارها من المدخلات الهامة في عملية تقييم جدوى الاستثمارات الممكنة في البنية التحتية للاتصالات. وتشترط الحكومة ضرورة توفير تلك المعلومات والالتزام بالشفافية حيثما أمكن ذلك.

وتهدف الحكومة إلى ضمان منح جميع مزودي خدمات الاتصالات فرص متساوية للاستثمار في الأنابيب والبنى التحتية المماثلة، وفي الحصول على الإشعارات العامة المتعلقة بالتطورات الجديدة التي سوف تحتاج لأنابيب ومسارات لكابلات الاتصالات. ويعتبر تطوير شبكات الاتصالات على الأقل بنفس مستوى أهمية تطوير أية بنية تحتية عامة أخرى. وتتوقع الحكومة تعاوناً فاعلاً بين الجهات المعنية، وعلى الأخص الهيئة ووزارة الأشغال والإسكان وذلك فيما يتعلق بإزالة العوائق التي قد تحول دون إنشاء بنيات تحتية بديلة. ويجب أن تسعى المرافق العامة إلى تحقيق الكفاءة في المشاركة في البنيات التحتية وتنسيقها حيثما أمكن ذلك، على سبيل المثال المشاركة في الأنابيب والأعمدة.

٦- تشجيع كافة المستهلكين على استخدام خدمات الإنترنت وخدمات الإنترنت ذات النطاق العريض (البرودباند)

إن كثيراً من القطاعات الاقتصادية سوف تحقق كافة إمكانياتها فقط إذا كانت لديها القدرة على النفاذ إلى خدمات الإنترنت عالية السرعة بأسعار تنافسية على المستوى العالمي. ويعتمد نمو استخدام الإنترنت على توفر خدمات الإنترنت الموثوقة والتي يتم تقديمها بأسعار تنافسية على المستوى العالمي. وتشترط الحكومة على الهيئة خلق بيئة تضمن توفير النفاذ إلى خدمات البيع بالجملة للسعات الدولية وإعادة نقل حركة المعلومات ومباني العملاء بأسعار تشجع على الاشتراك في تلك الخدمات.

وتعتبر حكومة مملكة البحرين واحدة من أكبر الجهات التي تعمل على توظيف خدمات الاتصالات ومن أكبر المنفقين عليها. وتسعى الحكومة لضمان مشاركة القطاع العام في قطاع الاتصالات للترويج لمجتمع المعلوماتز في جميع المجالات الصحية والتعليمية والإدارية والتجارية من خلال إبراز مزايا هذا المجتمع وتسهيل عملية تطويره. وهنالك معايير معينة من ضمنها دعم استخدام الحاسوب الشخصي بشكل أكبر في مؤسسات القطاع العام كالمستشفيات والمدارس والمكتبات وتشجيع استخدام خدمات الإنترنت ذات النطاق العريض (البرودباند) في القطاع العام. وسوف لن ترفع هذه النشاطات من كفاءة الحكومة فحسب بل سيكون لها أيضاً دور هام في تعريف المستخدم بطرق الاتصال الإلكتروني. وقد طرحت

الحكومة عدداً من المبادرات الإلكترونية مثل التعليم الإلكتروني والصحة الإلكترونية والحكومة الإلكترونية والتجارة الإلكترونية. وسوف تنشئ الحكومة برامج تعليمية وتدريبية توفر المعرفة والمهارات اللازمة (وعلى الأخص بين الشباب والكبار) إلى جانب دعم تطوير نقاط توفير النفاذ إلى خدمة الإنترنت للجمهور كتلك التي توفرها مقاهي الإنترنت.

وسوف تقوم الحكومة أيضاً بتشجيع استخدام خدمات الإنترنت ذات النطاق العريض (البرودباند) في مؤسسات القطاع العام وسوف تسعى لتطوير طرق الشراء (مثل تجميع المشتريات) بغرض تقليل التكلفة وزيادة الطلب على مزودي الخدمة والشركات المنشئة للبنى التحتية. إن مثل هذا الإجراء سوف يزيد من وفورات الحجم ومجال تقديم الخدمات بالنسبة للمزودين الذين هم على استعداد للاستثمار في خدمات الإنترنت وسوف يقوم بتحفيز الاستثمار بشكل أكبر. وسوف تكون الحكومة كذلك في مقدمة مشجعي نمو قطاع الاتصالات ضمن القطاع الخاص من خلال تحقيق احتياجات الدوائر الحكومية لخدمات الاتصالات وتزويد القطاع الخاص بهذه الخدمات. وتعتبر هذه المبادرات دافعاً قوياً للمنافسة في تقديم هذه الخدمات وخفض تكلفة الحكومة.

٧- خلق بيئة تنظيمية تضع في اعتبارها سياسة التقارب (التداخل)

من أهم العوامل التي تشجع الشركات الدولية على الاستثمار في مملكة البحرين وتنمية قطاع الاتصالات بشكل عام وجود بيئة تنظيمية مستقرة وموثوقة تواكب السوق والتطورات التقنية.

وتدرك الحكومة أن التطورات المتسارعة في تكنولوجيا وسوق الاتصالات، بما في ذلك الأهمية المتزايدة لاستخدام الطيف الترددي الراديوي والتقارب (التداخل) بين مختلف التقنيات المتميزة والشبكات والخدمات تدعو إلى ضرورة مراجعة إطار العمل المؤسسي الحالي لتنظيم هذا القطاع. لذا تعتزم الحكومة خلال مدة هذه الخطة مراجعة النظام الحالي وإجراء ما يلزم من تغيير. ومن المحتمل تعديل نطاق مسئوليات وصلاحيات هيئة تنظيم الاتصالات لضمان تنظيم قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات المتقارب (المتداخل) بصورة مترابطة.

وقد وضعت الحكومة السياسات التي تضمن استمرار استقلالية الهيئة في تطوير الفوائد للمستهلك بالإضافة إلى الاستثمار والمنافسة. وفي كل الأحوال، ستبقى الهيئة كياناً مستقلاً.

وتلتزم الحكومة ببيع معظم أسهمها في شركة بتلكو إن لم يكن كلها وذلك خلال الثلاث سنوات القادمة وسوف يتيح ذلك لشركة بتلكو العمل باستقلال تام عن الحكومة وحرية اتخاذ القرارات التجارية بشكل كامل. وسوف تواصل الحكومة معاملة شركة بتلكو معاملة متساوية مع أي مشغل آخر مرخص له. وتدار ملكية الحكومة في أسهم شركة بتلكو بواسطة جهة منفصلة بشكل تام عن اتخاذ القرارات السياسية والتنظيمية وسوف تستمر كذلك ويسند إليها فقط الإدارة المالية لاستثماراتها.

ومن المتوقع أن التغير المتسارع في قطاع الاتصالات وفي المجموعات البارزة من الأنشطة في قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ككل قد يتطلب إجراء تغييرات هامة في الهيكل التنظيمي. إن الأنشطة في هذين القطاعين قد أصبحت متقاربة (متداخلة) بشكل متزايد من

حيث خدمات الاعتماد البيئي والخدمات المحايدة تقنياً ونطاق التقنيات التي يمكن استخدامها لتزويد تلك الأنشطة. وسيكون من الضروري ضمان أن يؤدي النظام التنظيمي – بقدر الإمكان – إلى اتخاذ القرارات المحايدة تقنيا.

ونظراً لضرورة تبني السياسة وإطار العمل التنظيمي والمؤسسي للبيئة التقنية المتغيرة وتنمية السوق فسوف تقوم الحكومة بمراجعة قانون الاتصالات خلال مدة هذه الخطة الحالية. وتعتزم الحكومة تبني سياسة وإستراتيجية شاملة لقطاع المعلومات والاتصالات وذلك من أجل أن يعكس هذا الطبيعة المتقاربة (المتداخلة) لهذا القطاع والحاجة إلى عملية تطوير مترابطة.

١) قرار رقم (٣٣) لسنة ٢٠٠٣ بشأن الخطة الوطنية للاتصالات الصادرة في ٢٠ يوليو ٢٠٠٣.

٢) مرسوم بقانون رقم (٤٨) لسنة ٢٠٠٢ بإصدار قانون الاتصالات في ٢٣ أكتوبر ٢٠٠٢.